



مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية ودرجة الاعتمادية لكل منها

قراءة تحليلية في الأدبيات العلمية

موسى آل سالم

باحث في سلك الدكتوراه، تخصص السياسات التربوية والتقويم

جامعة محمد الخامس

المغرب

الملخص:

كيف نقيس مدى نجاح نظام تعليمي في تلبية حاجات سوق العمل؟ هذا هو السؤال الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عنه، من خلال فحص مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية استنادا إلى ما تراكم من الأدبيات التربوية والاقتصادية، لكن حصر هذه المؤشرات لا يكفي وحده؛ فالأهم هو الوقوف على مدى اعتمادية كل مؤشر منها، أي ثباته وصدقه، وإمكانية تعميم نتائجه ومقارنتها بين سياقات مختلفة. تنطلق هذه الورقة من التمييز بين مفهومين أساسيين: الكفاءة الداخلية، وهي علاقة مدخلات النظام التعليمي بمخرجاته غير النقدية كنتائج التعلم ومعدلات النجاح والهدر، والكفاءة الخارجية، أي مدى تلبية مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل والمجتمع. وعلى هذا الأساس تصنف مؤشرات الكفاءة الخارجية في ثلاث فئات: مؤشرات كمية، كمعدلات تشغيل الخريجين وبطالتهم؛ مؤشرات نوعية، كمطابقة التخصص للوظيفة ورضا أصحاب العمل؛ ومؤشرات اقتصادية يمثلها معدل العائد من الاستثمار في التعليم. بعد ذلك، تناقش الورقة درجة اعتمادية كل فئة في ضوء ما كشفته دراسات سابقة من محدوديات منهجية، من قبيل تدني معدلات الاستجابة في دراسات تتبع الخريجين وصعوبة ضبط المتغيرات الوسيطة عند حساب معدل العائد. والخلاصة التي تنتهي إليها الورقة هي أن درجة اعتمادية هذه المؤشرات متفاوتة، وأن توليف أكثر من مؤشر واحد أجدى من الركون إلى مؤشر منفرد في تقييم الأنظمة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الخارجية، الأنظمة التعليمية، مؤشرات الكفاءة، الاعتمادية، سوق العمل.

**Abstract:**

This paper examines the indicators used to assess the external efficiency of educational systems, drawing on the accumulated educational and economic literature, and considers how reliable each indicator is in terms of consistency, validity, and the extent to which its results can be generalized or compared across settings. The discussion first separates internal efficiency — the relationship linking an educational system's inputs to non-monetary outputs such as learning outcomes, success rates, and completion rates — from external efficiency, understood as the degree to which the outputs of education meet the requirements of the labor market and society. Building on this distinction, the paper groups external-efficiency indicators into three categories: quantitative indicators, such as graduate employment and unemployment rates; qualitative indicators, such as the match between specialization and job and employer satisfaction; and economic indicators, represented chiefly by the rate of return on investment in education. It then weighs the reliability of each category against methodological limitations documented in earlier work, including low response rates in graduate tracer studies and the difficulty of isolating confounding variables when estimating rates of return. The paper concludes that the reliability of these indicators varies considerably, and that combining several of them offers a more defensible basis for evaluating educational systems than relying on any single indicator.



مقدمة:

تحتل قضية الكفاءة مكانة مركزية في اهتمامات الباحثين وصناع القرار في حقل السياسات التربوية، والسبب بسيط وهو أن الموارد العمومية والخاصة الموجهة للتعليم تتزايد باستمرار، وتتصاعد معها الحاجة إلى معرفة ما يعود به هذا الاستثمار على الفرد والمجتمع، حيث يميز اقتصاديو التربية في هذا السياق بين مستويين من الكفاءة: الأول كفاءة داخلية، تقاس بالعلاقة بين مدخلات النظام التعليمي، كالموارد البشرية والمالية، ومخرجاته غير النقدية، كالتعلم ومعدلات النجاح والانتقال والهدر المدرسي، والثاني كفاءة خارجية، تقاس بعلاقة هذه المخرجات بقيمتها النقدية أو الاجتماعية المتحققة خارج المدرسة، أي في سوق العمل والمجتمع (Lockheed, 1988).

لكن الكفاءة الخارجية أوسع من مجرد نسبة تشغيل الخريجين، فهي تمتد إلى تقدير مدى استجابة ما تكونه المدارس والجامعات لحاجات الاقتصاد والمجتمع، وإلى تقدير القيمة المضافة التي يضيفها التعليم على مستوى الدخل والإنتاجية (Psacharopoulos & Patrinos, 2018). ومتى تحدثنا عن الكفاءة الخارجية، فرضنا على أنفسنا سؤالاً لا مهرب منه: ما مدى اعتمادية المؤشرات التي نستخدمها لقياسها؟ ثباتها، أي استقرار نتائجها عبر الزمن والسياقات؛ صدقها، أي قياسها فعلاً لما يفترض أن تقيسه؛ وقابليتها للتعميم والمقارنة بين أنظمة تعليمية متباينة.

وتزداد أهمية هذا السؤال في السياقين العربي والسعودي على وجه الخصوص، فالأنظمة التعليمية هنا تعتمد بشكل متزايد على مؤشرات الكفاءة الخارجية في تقييم برامجها ومؤسساتها، غير أن هذا الاعتماد لا يقابله دوماً تدقيق كاف في مدى اعتمادية هذه المؤشرات وحدود استعمالها.

إشكالية البحث:

تقوم إشكالية هذا البحث على سؤالين مركزيين:

- ما هي مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية كما عالجتها الأدبيات العلمية؟
- وما درجة اعتمادية كل واحد من هذه المؤشرات، من حيث ثباتها وصدقها وقابليتها للتعميم؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة، بالدرجة الأولى، إلى حصر أبرز مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية كما تناولتها الأدبيات، وتبويبها ضمن فئات كمية ونوعية واقتصادية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحصر؛ فالهدف الأعمق هو تحليل درجة اعتمادية كل مؤشر في ضوء النتائج والقيود المنهجية التي كشفت عنها دراسات سابقة، والوقوف على حدود استعمال هذه المؤشرات باختلاف السياقات، وبحث إمكانية توليفها للوصول إلى تقييم أدق.

أهمية الدراسة:

لماذا يعتبر هذا الموضوع مهم؟ لأن قرارات تخصيص الموارد التربوية، وتقييم البرامج والمؤسسات التعليمية، تستند بصورة متزايدة إلى مؤشرات كمية للكفاءة الخارجية. وحين يكون الأمر كذلك، يصبح التدقيق في اعتمادية هذه المؤشرات ضرورة علمية ومنهجية، لا رفاهية، قبل الاستناد إليها في صياغة السياسات التربوية أو في تصنيف الأنظمة التعليمية دولياً ومقارنتها.

ومن الجانب العلمي البحث، تسهم هذه الدراسة في النقاش النظري المرتبط باقتصاديات التربية وتقييم السياسات التربوية. فهي تقدم قراءة تحليلية تجمع بين مؤشرات الكفاءة الخارجية ودرجة اعتمادية كل منها معاً، وهذا الجمع بالذات نادراً ما تعتمد إليه الدراسات التي تنحصر عادة في مؤشر واحد بعينه.



منهج البحث:

اختارت الدراسة منهجا نظريا، يقوم على قراءة تحليلية وتوليفية للأدبيات العلمية التي عاجلت موضوع الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية ومؤشراتها، فالغاية هنا هي فهم هذه المؤشرات وتحليل درجة اعتماديتها، لا جمع بيانات ميدانية جديدة. ولهذا الخيار مبرره: ففكرة المقال أصلا تتوجه إلى الفهم النظري المقارن لمختلف المؤشرات، وليس إلى قياس الكفاءة الخارجية لنظام تعليمي معين بذاته، حيث شملت المراجعة الأدبيات التي تناولت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم، ومعدل العائد من الاستثمار في التعليم، ودراسات تتبع الخريجين، ومؤشرات التقويم الدولية للأنظمة التعليمية، وذلك بالاستناد إلى مراجع مؤسسة للمفاهيم إلى جانب مراجع حديثة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم المقال إلى محورين: الأول يتناول مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية، والثاني يتناول درجة اعتمادية هذه المؤشرات.

حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة الموضوعية في مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية ودرجة اعتماديتها، ولا تتوسع في مؤشرات الكفاءة الداخلية إلا بالقدر الذي يخدم التمييز بين المستويين. أما الحدود المعرفية، فتتجلى في استناد الدراسة إلى مراجع أجنبية وعربية غير حصرية. وهو ما يحد منهجياً من إمكانية تعميم النتائج على جميع الأنظمة التعليمية. وثمة أيضاً حدود منهجية: كونها دراسة نظرية تحليلية يعني أنها لا تتيح إثبات علاقات سببية أو ارتباطية بين متغيرات الكفاءة الخارجية، بل تقدم فقط قراءة توليفية لما انتهت إليه الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

في السياق العربي، سعت دراسة الشوابكة وعبانة (2020) إلى تقدير درجة الكفاءة الخارجية لكلية الآثار والسياحة في الجامعة الأردنية، عبر استبانة وجهت لأصحاب العمل لتقييم أداء الخريجين، وانتهت الدراسة إلى أن الكلية حققت كفاءة خارجية عالية على مستوى الأداة ككل، وأن بعد القيم والأخلاقيات تصدر الأبعاد، تلتها السمات العامة، ثم المعرفة المتخصصة، من غير أن تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أصحاب العمل تُعزى إلى الجنس أو الخبرة أو الدورات التدريبية، تفيدنا هذه الدراسة في توضيح أحد المداخل المنهجية لقياس الكفاءة الخارجية، وهو استبيان أصحاب العمل، مع ما يحمله من محدودية ترتبط بذاتية التقدير وبصغر حجم العينة (77 خريجاً).

في المقابل، عاجلت دراسة الصادي والدهياني (2017) الكفاءة الكمية الداخلية لكلية سحان المجتمع في الجمهورية اليمنية، مستخدمة منهجية إعادة تركيب مسار الدفعة الدراسية لحساب معدلات النجاح والفشل والهدر. حيث أظهرتا النتيجة أن الكلية لم تحقق المستوى المطلوب من الكفاءة الكمية الداخلية، إذ بلغت نسبة الهدر الكمي الناجم عن الفشل والتسرب 50 في المائة. وتفيدنا هذه الدراسة في رسم الحد الفاصل، إجرائياً، بين الكفاءة الداخلية التي تقاس بمؤشرات تدفق الطلبة داخل النظام، والكفاءة الخارجية التي تقاس بمخرجات هذا النظام في سوق العمل، وهو تمييز جوهري لفهم موضوع الدراسة الحالية.

أما على الصعيد الدولي، فقد أجرت (Di Gropello, 2003) مراجعة منهجية لمؤشرات التغطية والكفاءة والجودة في الأنظمة التعليمية بمنطقة الكاريبي، خرجت منها بتوصيات محددة بشأن أنسب المؤشرات للتشخيص التشغيلي لقطاعات التعليم، وأشارت الدراسة إلى محدودية توافر بيانات موثوقة عن الكفاءة الخارجية في عدد من البلدان الصغيرة، وهو ما يقيد إمكانية المقارنة الدولية.

وثمة مراجعة أخرى، أوسع نطاقاً، غطت أكثر من ستين سنة من الدراسات المتعلقة بمعدل العائد من الاستثمار في التعليم فحص فيها (Psacharopoulos & Patrinos, 2018) ما يزيد على 1120 تقديراً من 139 دولة، وخلصا إلى أن المعدل الخاص العالمي



للعاقد من سنة تعليمية إضافية يقارب 9 في المائة سنوياً، وأنه بقي مستقراً نسبياً على مدى عقود عديدة، مع تسجيل معدلات أعلى في التعليم الثانوي (15,1 في المائة للعاقد الخاص و11,8 في المائة للعاقد الاجتماعي)، وأن العائد يرتفع في البلدان منخفضة الدخل وفي صفوف الإناث، وتُعد هذه المراجعة من أكثر ما استند إليه الباحثون من مؤشرات اقتصادية لتقييم الكفاءة الخارجية للتعليم، رغم النقاش المنهجي الدائر حول قدرتها التفسيرية.

لكن هل يكفي عدد سنوات التمدريس لقياس الكفاءة الخارجية الحقيقية؟ هذا السؤال هو ما ناقشه (Hanushek & Woessmann, 2008) بالتحديد، من خلال فحص الأدلة المتعلقة بأثر المهارات المعرفية، تجاوزاً لمجرد سنوات التمدريس، على الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن مؤشرات التمدريس التقليدية كعدد سنوات الدراسة لا تعبر بدقة عن الكفاءة الخارجية الحقيقية، لأن جودة التعليم تتفاوت بشكل واسع بين الدول حتى مع تساوي عدد سنوات التمدريس، مما يدعو إلى الاستعانة بمؤشرات مركبة تجمع بين البعد الكمي والبعد النوعي.

وفيما يتصل بالتوظيف واستيعاب الخريجين، تطرقت مذكرة السياسات الصادرة عن المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو (Martin, 2018) إلى دور دراسات تتبع الخريجين في ضمان الجودة الداخلية وربط التعليم بسوق الشغل. وخلصت إلى أن هذه الدراسات، وإن كانت الأداة الأكثر شيوعاً لقياس قابلية التشغيل، تعاني من ضعف معدلات الاستجابة ما يحد من ثبات معطياتها، وهذا ما دفع بعض الجامعات إلى مقارنة نتائجها بمعطيات إدارية بديلة، كسجلات الضمان الاجتماعي، تعزيزاً لمصداقيتها.

يتبين من هذا الاستعراض أن الأدبيات اتجهت في الغالب إلى التركيز على مؤشر واحد من مؤشرات الكفاءة الخارجية فقط استبيان أصحاب العمل، أو معدل العائد الاقتصادي، أو دراسات تتبع الخريجين في أحيان أخرى دون التركيز على المعالجة التكاملية التي تجمع بين هذه المؤشرات وتقارن درجة اعتمادية كل منها نادرة، وهذا بالضبط ما تحاول الدراسة الحالية تداركه.

الإطار المفاهيمي:

من منظور اقتصاديات التربية، يمكن تعريف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي بأنها نسبة العائد النقدي أو الاجتماعي المتحصل من مخرجات التعليم قياساً بتكلفة المدخلات المستثمرة فيه، أو أنها مقياس لمدى تلبية ما ينتجه النظام التعليمي من مهارات ومعارف وكفاءات لحاجات سوق العمل والمجتمع (Lockheed, 1988)، وهي بذلك تختلف عن الكفاءة الداخلية، التي تقيس العلاقة بين مدخلات النظام، كالموارد البشرية والمادية، ومخرجاته غير النقدية، كالتعلم ومعدلات النجاح والانتقال والهدر المدرسي (Aldahyani, 2017 & Al Sadi)، ويمكن تلخيص الفرق بأن الكفاءة الداخلية تعني بجودة بنية النظام التعليمي في ذاته، والكفاءة الخارجية تهتم بعلاقة هذا النظام بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المفاهيم للصيقة بموضوع الدراسة مفهوم "الاعتمادية"، إذ يشير هذا المفهوم، في سياق القياس، إلى ثلاثة أبعاد مجتمعة وهي: ثبات نتائج مؤشر معين عبر الزمن والسياقات وأدوات القياس المختلفة، وصدقه، أي مدى قياسه فعلاً لما يفترض أن يقيسه، وقابلية نتائجه للتعميم والمقارنة بين أنظمة تعليمية مختلفة، وتزداد أهمية هذا المفهوم في مجال الكفاءة الخارجية تحديداً، لأن مصادر البيانات المعتمدة هنا متعددة (استبيانات، سجلات إدارية، دراسات تتبع)، ولأن دقة هذه المصادر تتفاوت من سياق إلى آخر.

المحور الأول: مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية:

1.1. المؤشرات الكمية المرتبطة بسوق العمل:

لماذا تحتل معدلات تشغيل الخريجين والبطالة بينهم صدارة المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس الكفاءة الخارجية؟ الجواب بسيط: سهولة جمعها وحسابها مقارنة بمؤشرات أخرى (Martin, 2018). تقيس هذه المؤشرات نسبة من يجد عملاً من الخريجين خلال فترة زمنية محددة بعد التخرج، في مقابل نسبة عاطلين منهم، وهي قابلة للتبويب حسب مستوى التعليم والتخصص والجنس والمنطقة الجغرافية.



ورغم فائدته في رصد التوازن الكمي بين أعداد الخريجين وحاجات سوق العمل، يبقى هذا المؤشر محدود الدلالة، فهو لا يفرق بين التشغيل الملائم لمستوى التكوين وتخصصه، والتشغيل في وظائف لا تتطلب أصلاً ذلك المستوى، وهذه الظاهرة تعرف في الأدبيات بـ "عدم مطابقة المهارات" (Martin, 2018).

1.2. المؤشرات النوعية لمطابقة التكوين لسوق العمل:

إذا كانت المؤشرات الكمية تخبرنا فقط أن الخريج "وجد عملاً"، فالمؤشرات النوعية تحاول الإجابة عن سؤال أعمق: هل هذا العمل يناسبه فعلاً؟ تقاس هذه المؤشرات بدرجة مطابقة تخصص الخريج للوظيفة التي يشغلها، ومدى رضا صاحب العمل عن أدائه ومهاراته، وهذا بالضبط ما اعتمدته دراسة الشوابكة وعبانة (2020) في قياس الكفاءة الخارجية لكلية الآثار والسياحة، من خلال استبانة لأصحاب العمل تناولت أبعاد المعرفة المتخصصة والمعرفة العامة والمهارات العامة والمهارات المتخصصة والقيم والأخلاقيات والسمات العامة، وجاء ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً، بحسب متوسطاتها، كالتالي: القيم والأخلاقيات، فالسمات العامة، فالمعرفة المتخصصة، فالمعرفة العامة، فالمهارات العامة، فالسمات العامة، فالمهارات المتخصصة.

تمنحنا هذه المؤشرات فهماً أعمق لمضمون الكفاءة الخارجية، لأنها تقيس القيمة المضافة النوعية للتكوين، لا مجرد احتمال الحصول على عمل، لكنها تظل مرتبطة بتقديرات ذاتية من أصحاب العمل والخريجين، وبعينات محدودة الحجم غالباً، وهذا ما ينعكس على درجة اعتماديتها كما سيتبين في المحور الثاني.

1.3. المؤشرات الاقتصادية:

معدل العائد من الاستثمار في التعليم:

من بين كل المؤشرات الاقتصادية، يبقى معدل العائد من الاستثمار في التعليم (Rate of Return) الأكثر اعتماداً في الأدبيات لقياس الكفاءة الخارجية، ويُحسب هذا المعدل بمقارنة فارق الدخل وبين تكلفة التعليم المباشرة وغير المباشرة لدى من يحملون مستويات تعليمية مختلفة بما فيها الدخل الضائع خلال فترة التعليم، ويميز الباحثون فيه بين عائد خاص يستفيد منه الفرد، وعائد اجتماعي يستفيد منه المجتمع ككل (Psacharopoulos & Patrinos, 2018).

في مراجعة موسعة شملت أكثر من 1120 تقديراً في 139 دولة، خلص (Psacharopoulos & Patrinos, 2018) إلى أن المعدل الخاص العالمي للعائد من سنة إضافية من التعليم يبلغ نحو 9 في المائة سنوياً، وأنه حافظ على استقرار نسبي طوال عقود، مع ارتفاعه في التعليم العالي وفي صفوف الإناث والبلدان منخفضة الدخل، وهنا يتضح تميز هذا المؤشر بقيمة نقدية موحدة تصلح للمقارنة بين مستويات ومسارات تعليمية مختلفة، إلا أن حساب هذا المعدل يقوم على فرضيات نظرية، كثبات باقي العوامل المؤثرة في الدخل، وهذا ما يحد من دقته، كما سيتضح في المحور الثاني.

1.4. مؤشرات المسار والانتقال: دراسات تتبع الخريجين:

هنا تتضح أهمية الجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية في أداة واحدة وهو تقريباً ما تفعله دراسات تتبع الخريجين (Tracer Studies)، إذ تدمج بين نسب التشغيل والبطالة من جهة، ودرجة الرضا عن التكوين ومطابقته للوظيفة من جهة أخرى، عبر استجواب الخريجين مباشرة بعد فترة من تخرجهم (Martin, 2018)، وتستفيد المؤسسات التعليمية من هذه الدراسات في تطوير برامجها ومناهجها، استناداً إلى معطيات مباشرة من الخريجين وأصحاب العمل.

اعتمد هذا المدخل في دراسات عربية عدة، منها دراسة العوي (2021) التي تناولت الكفاءة الخارجية للتعليم الابتدائي في مدارس تابعة لمكتب تعليم شمال المدينة المنورة، من خلال ربط مؤشرات نواتج التعلم بمؤشرات حياة الخريجين اللاحقة، كمستوى الدخل والحالة الصحية وتكافؤ الفرص والمواطنة الصالحة.



المحور الثاني: درجة اعتمادية مؤشرات الكفاءة الخارجية:

2.1. اعتمادية مؤشر معدلات تشغيل وبطالة الخريجين:

المشكلة الأولى في اعتمادية هذا المؤشر تبدأ من تعريف "التشغيل" نفسه، فهو لا يميز، في صيغته المبسطة، بين التشغيل الملائم للتخصص والمستوى، والتشغيل في وظائف أدنى منه، وهذا يعني أن نسبة تشغيل مرتفعة ظاهريا قد تكون مؤشرا مضللا عن الكفاءة الخارجية الحقيقية (Martin, 2018)، كذلك فإن دقة هذا المؤشر تتأثر بالمدة الزمنية المعتمدة لقياسه بعد التخرج، فمعدل التشغيل بعد ستة أشهر يختلف عنه بعد سنتين أو خمس سنوات، وهذا يحد من إمكانية المقارنة بين دراسات اعتمدت آجلا مختلفة، ومع كل هذه القيود، يظل هذا المؤشر يحظى بدرجة معقولة من الصدق الظاهري، وبسهولة نسبية في جمع بياناته من السجلات الإدارية أو مسح القوى العاملة الوطنية، وهذا ما يفسر استمرار توظيفه على نطاق واسع في التقارير الدولية.

2.2. اعتمادية دراسات تتبع الخريجين:

دراسات تتبع الخريجين غنية بمحتواها، إلا أن مدى ثباتها منخفض، حيث أن الأدبيات توثق تدني معدلات استجابة الخريجين بعد مرور فترة على تخرجهم، وهذا يضعف تمثيلية العينة ويرجح تحيزها لصالح الخريجين الأكثر استقرارا مهنيا أو الأسهل الوصول إليهم (Martin, 2018)، ويضاف إلى ذلك أن هذه الدراسات تعتمد على تقدير الخريجين الذاتي لمدى مطابقة وظيفتهم لتكوينهم، وهو تقدير قد تتداخل فيه عوامل نفسية واجتماعية لا صلة مباشرة لها بجودة التعليم ومع ذلك، أظهرت تجربة بعض الجامعات، كجامعة فيينا للاقتصاد والأعمال، أن مقارنة معطيات دراسات التتبع بمعطيات إدارية بديلة، كسجلات الضمان الاجتماعي، تسهم في تعزيز اعتمادية هذا المؤشر (Martin, 2018).

2.3. اعتمادية معدل العائد الاقتصادي من التعليم:

يستمد معدل العائد من الاستثمار في التعليم درجة اعتمادية معتبرة من مصدرين: استقراره النسبي عبر العقود، وسعة قاعدة البيانات التي قام عليها، فمراجعة (Psacharopoulos & Patrinos, 2018) استعرضت أكثر من ستين سنة من التقديرات في 139 دولة، وهو حجم يمنح المؤشر قدرا من الصدق التنبئي والقابلية للمقارنة الدولية، إلا أن هناك ثغرة منهجية لا يمكن تجاهلها وهي أن حساب هذا المعدل يفترض ضمينا أن الفارق في الدخل بين مستويات التعليم يعود بشكل رئيسي إلى التعليم نفسه، متجاوزا أثر عوامل وسيطة كالقدرات الفردية الأولية والخلفية الاجتماعية للأسرة وهو ما يعرف في الأدبيات بـ "الميل الداخلي" (endogeneity)، حيث قد تؤدي تلك المشكلة إلى المبالغة في تقدير العائد الحقيقي للتعليم. وفي السياق نفسه، أظهرت مراجعة (Woessmann, 2008) أن مؤشرات التمدرس الكمية، كعدد سنوات الدراسة، لا تعكس بدقة جودة التعليم المتحصل، وهذا يحد من دقة المؤشر عند استخدامه للمقارنة بين أنظمة تعليمية متفاوتة الجودة.

2.4. اعتمادية المؤشرات الدولية المقارنة وقابليتها للتعميم:

تستند المنظمات الدولية، كالبنك الدولي، إلى مؤشرات مركبة للكفاءة والتغطية والجودة في تصنيف الأنظمة التعليمية ومقارنتها، لكن دراسة (Di Gropello, 2003) حول أداء الأنظمة التعليمية بمنطقة الكاريبي تكشف عن ثغرة مهمة في اعتمادية هذه المقارنات الدولية التي تبقى مرتبطة بجودة البيانات الوطنية المتوفرة، وعدد من البلدان لا سيما الصغيرة منها، يفتقر إلى نظم موثوقة لجمع بيانات الكفاءة الخارجية، وهو ما يجعل قابلية النتائج للتعميم أو استخدامها في المقارنات بين البلدان محدودة، ولذلك فإن اعتمادية مؤشر معين لا تفصل عن اعتمادية نظام المعلومات التربوية الذي يزوده بالبيانات، وهذا البعد المهم كثيرا ما تتجاوزه المقارنات الدولية المبنية على الأرقام النهائية للمؤشرات فقط.



خاتمة:

أجابت هذه المراجعة النظرية عن سؤال الإشكالية الأول المتعلق بمؤشرات الكفاءة الخارجية: هذه المؤشرات تتوزع على أربعة أنواع متكاملة، مؤشرات كمية ترتبط بمعدلات التشغيل والبطالة، ومؤشرات نوعية ترتبط بمطابقة التكوين للوظيفة ورضا أصحاب العمل، ومؤشرات اقتصادية ترتبط بمعدل العائد من الاستثمار في التعليم، ومؤشرات مركبة تجمع بين هذه الأبعاد كدراسات تتبع الخريجين.

أما السؤال الثاني، المتعلق بدرجة اعتمادية هذه المؤشرات، فالجواب عنه أكثر تعقيداً: الدرجة متفاوتة بشكل لافت، فمعدل تشغيل الخريجين سهل القياس نسبياً، لكنه محدود الدلالة لعدم تمييزه بين التشغيل الملائم وغير الملائم أما دراسات تتبع الخريجين غنية بمعطائها النوعي، لكنها تعاني من ضعف الثبات بفعل تدي معدلات الاستجابة، من ناحية أخرى فإن معدل العائد الاقتصادي يستند إلى قاعدة بيانات دولية واسعة تعزز صدقه، لكنه يبقى عرضة لمشكلة الميل الداخلي في المتغيرات الوسيطة، أما المؤشرات الدولية المقارنة فتظل مرهونة بجودة نظم المعلومات التربوية الوطنية.

الخلاصة:

مؤشرات الكفاءة الخارجية للأنظمة التعليمية ليست معطى محايداً أو نهائياً، بل بناء منهجي تتفاوت درجة الثقة فيه باختلاف طريقة جمعه وحجم العينة والمدة الزمنية المعتمدة، وتوليف أكثر من مؤشر واحد يبقى أجدى من الركون إلى مؤشر منفرد في تقييم الكفاءة الخارجية لأي نظام تعليمي.

توصيات البحث:

بما أن نتائج البحث أظهرت تفاوتاً واضحاً في درجة اعتمادية مؤشرات الكفاءة الخارجية، فالأسلم التعامل مع هذه المؤشرات باعتبارها متكاملة لا متعارضة أو بديلة لبعضها، مع ضرورة الجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية والاقتصادية عند تقييم الأنظمة التعليمية.

كما توصي الدراسة بتطوير نظم وطنية لتتبع الخريجين، تعتمد آجالاً زمنية موحدة ومعدلات استجابة أعلى، بالتنسيق مع مؤسسات التشغيل، بما يعزز ثبات هذا المؤشر.

وأخيراً يجب مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل سياق عند تفسير مؤشرات الكفاءة الخارجية أو استخدامها في المقارنات الدولية، تجنباً لأحكام قيمية عامة لا تأخذ بعين الاعتبار تفاوت بنية سوق العمل بين البلدان.

آفاق البحث:

تفتح هذه الدراسة آفاقاً بحثية تحتاجها المكتبة العربية بشكل عام والسعودية بشكل خاص نقترح منها في هذا الإطار، ثلاثة مسارات: دراسات كمية تقارن درجة اعتمادية مؤشرات الكفاءة الخارجية بين الأنظمة التعليمية العربية؛ تطوير أدوات قياس معيارية لدراسات تتبع الخريجين تلائم خصوصية سوق الشغل في هذه البلدان؛ وتحليل مدى مساهمة نظم المعلومات التربوية الرقمية في تحسين ثبات هذه المؤشرات ودقتها.



المراجع والمصادر

المراجع بالعربية:

الشوابكة، ديمة سميح، وعبابنة، صالح أحمد. (2020). الكفاءة الخارجية لكلية الآثار والسياحة في الجامعة الأردنية. دراسات: العلوم التربوية، 47(1).

العوي، هيفاء. (2021). الكفاءة الخارجية للتعليم الابتدائي في المدارس التابعة لمكتب تعليم شمال المدينة المنورة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 10(3).

المراجع الأجنبية:

Al Sadi, M. Z. S., & Aldahyani, N. S. A. (2017). Present situation of the internal quantitative efficiency of Sanhan Community College – the Republic of Yemen. Arabic Journal for Quality Assurance in Higher Education, 11(33), 73–96. <https://doi.org/10.20428/ajqahe.v11i33.1256>

Di Gropello, E. (2003). Monitoring educational performance in the Caribbean (World Bank Working Paper No. 6). World Bank.

Hanushek, E. A., & Woessmann, L. (2008). The role of cognitive skills in economic development. Journal of Economic Literature, 46(3), 607–668. <https://doi.org/10.1257/jel.46.3.607>

Lockheed, M. E. (1988, April). The measurement of educational efficiency and effectiveness [Paper presentation]. Annual Meeting of the American Educational Research Association, New Orleans, LA, United States.

Martin, M. (2018). Internal quality assurance and employability: How to strengthen the education–employment linkage (IIEP Policy Brief on IQA and Higher Education, No. 1). UNESCO–IIEP.

Psacharopoulos, G., & Patrinos, H. A. (2018). Returns to investment in education: A decennial review of the global literature. Education Economics, 26(5), 445–458. <https://doi.org/10.1080/09645292.2018.1484426>